

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل طيه تقييم كل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدّعيها
العام بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)،
وذلك حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر الضميمة).
وأرجو ممتناً إحالة التقرير المرفق إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) القاضي فاغن يونس
الرئيس



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة	
٤	مقدمة
٥	أولا - أنشطة الدوائر
٥	ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية
٦	١ - الأحكام (المرفق الأول)
٦	٢ - إحالة القضايا بموجب المادة ١١ مكررا (المرفق الثاني)
٧	٣ - الأعمال الأخرى في الدائرة الابتدائية
٨	٤ - وضع الهارين (المرفق الثالث)
٨	باء - أنشطة دائرة الاستئناف (المرفق الرابع)
١٠	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
١٠	ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات
١١	باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين
١١	١ - القضاة
١٢	٢ - إدارة شؤون الموظفين والميزانية
١٣	جيم - أعمال مكتب المدعي العام
١٣	١ - عبء العمل
١٥	٢ - تعاون مكتب المدعي العام مع الدول الأعضاء
١٥	٣ - ملاك الموظفين
١٦	دال - التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة
١٧	هاء - التوعية وبناء القدرات
١٩	ثالثا - الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين
١٩	ألف - المهام القضائية

- ٢٠ مكتب الرئيس - باء
- ٢١ قلم المحكمة. - جيم
- ٢١ شعبة خدمات الدعم الإداري. - دال
- ٢٤ مكتب المدعي العام. - هاء
- ٢٥ المحفوظات. - واو
- ٢٥ الخلاصة والتوقعات المحدثة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز. - خامسا

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

مقدمة

- ١ - في عام ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة") بصورة رسمية استراتيجية ("استراتيجية الإنجاز") لتحقيق الأهداف المتمثلة في إنجاز التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).
- ٢ - ويقدم هذا التقرير، إلى جانب التقارير السابقة التي قدمت إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، عرضاً عاماً للتقدم الذي أحرزته المحكمة حتى الآن في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي يجري تحديثها وتطويرها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣^(١).
- ٣ - وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أنجزت المحكمة أعمالها فيما يتعلق بالمسائل الفنية على الصعيد الابتدائي لجميع المتهمين الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام والبالغ عددهم ٩٣ متهماً. ويشمل ذلك ٥٥ حكماً صادراً عن الدوائر الابتدائية بحق ٧٥ متهماً، وإحالة ١٠ قضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية (أربع قضايا تتعلق بمتهمين مقبوض عليهم وست قضايا تتعلق بمتهمين هارين)، وإحالة قضايا ثلاثة هارين ذوي أولوية قصوى إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ("آلية تصرف الأعمال المتبقية")، وسحب لوائح اتهام، وثلاثة حالات لمتهمين توفوا قبل محاكمتهم أو أثناء المحاكمة. وأنجزت إجراءات الاستئناف فيما يخص ٤٦ شخصاً. وستُنجز في عام ٢٠١٤ إجراءات الاستئناف للقضايا المتبقية جميعها، باستثناء واحدة. وبسبب حالات

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى الأمم المتحدة المؤرخين ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٨٩ وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين "في أي وقت من الأوقات". وقد قدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

تأخر متبقية نجمت عن مسائل سابقة تتعلق بالترجمة وعوامل أخرى على النحو المبين في هذا التقرير، فإن الاستئناف النهائي (في قضية بوتاري) ليس من المتوقع أن يكتمل قبل نهاية تموز/يوليه عام ٢٠١٥.

٤ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً نهائياً أيدت فيه إحالة القضية المرفوعة ضد برنار مونيغيشاري إلى رواندا. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، نقل مونيغيشاري إلى رواندا، وشكل ذلك اكتمال نقل أعمال المحكمة.

٥ - وحتى الآن ما زال تسعة من الأشخاص الذين وجهت لهم محكمة رواندا لوائح اتهام بخصوص مشاركتهم في الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ طليقي السراح. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن المسؤولية عن تتبع جميع المحاكمات التسع المتبقية تقع على عاتق رواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وسوف تحتفظ آلية تصريف الأعمال المتبقية في الوقت الراهن بالاختصاص القضائي بشأن ثلاثة من هؤلاء المتهمين الذين صدرت في حقهم لوائح اتهام وهم: أوغسطين بيزيمان وفيلسيان كابوغا وبروتيس ميرانيا. وستساعد إجراءات حفظ الأدلة التي أنجزت في السابق على ضمان إجراء محاكمات سلسلة للمتهمين الثلاثة الذين سيحاكمون أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية عند القبض عليهم. وأحيلت إلى رواندا القضايا الخاصة بالهاربين الستة المتبقين؛ وستواصل آلية تصريف الأعمال المتبقية تقديم المساعدة إلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بتعقب أولئك الهاربين.

٦ - وأخذت إجراءات الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية وخطط إغلاق المحكمة تقترب من نهايتها أكثر من أي وقت مضى. وقد سُلم معظم المهام القضائية ومهام الادعاء إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وتتولى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقديم الخدمات الإدارية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، إذ تتواصل عملية الانتقال إلى أن تصبح آلية تصريف الأعمال المتبقية قادرة على تولي مختلف مهامها الإدارية بنفسها.

أولا - أنشطة الدوائر

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية

٧ - يشمل هذا التقرير الفترة من ١١ أيار/مايو إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ومع الفراغ الآن من الأعمال الموضوعية لمحاكمات الدائرة الابتدائية، لم يتبق للمحكمة سوى النظر في ثلاث حالات لإهانة المحكمة/شهادة الزور في قضايا تم فيها تأكيد أوامر بدلا من لوائح اتهام قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي القضايا الثلاث ما زال المتهمون هاربين.

٨ - وسيظل التحدي الرئيسي في الأشهر القادمة يتمثل في مواصلة تجهيز المحفوظات لتسليمها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في ظل استمرار مغادرة الموظفين الرئيسيين. وعلى الرغم من استمرار تحديات قوام الموظفين، مما أدى إلى حالات تأخر كما هو مبين هنا، يوضح هذا التقرير أن المحكمة لم يعد لديها سوى أعمال استئناف، وأن مواصلة عملية الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية تمضي قُدماً.

١ - الأحكام (المرفق الأول)

٩ - لقد اكتملت أعمال المرحلة الابتدائية. وترد القائمة النهائية للأحكام الابتدائية الصادرة عن المحكمة الدولية لرواندا في المرفق الأول بهذا التقرير.

٢ - إحالة القضايا بموجب المادة ١١ مكرراً (المرفق الثاني)

١٠ - يقع رصد جميع القضايا المحالة الآن ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد ساعدت المحكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، آلية تصريف الأعمال المتبقية بتزويدها بمراقبي محاكمة مؤقتين. وكما هو مبين في المرفق الثاني بهذا التقرير، فقد أُحيل إلى الهيئات القضائية الوطنية أربع قضايا لمتهمين محتجزين أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم. والقضيتان اللتان أُحيلتا إلى فرنسا يراقبهما حالياً أحد موظفي دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية لرواندا، ويقدم تقارير إلى رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية. كما يراقب المدعي العام ما يُحرز من تقدم في هذه القضايا.

١١ - والقضيتان اللتان أُحيلتا إلى رواندا، وهما قضيتا أوينكيندي ومونياغيشاري، يرصدهما على أساس مؤقت مراقبان من المحكمة الدولية لرواندا، وانضم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحد موظفي قلم آلية تصريف الأعمال المتبقية إلى فريق المراقبة المؤقتة، الذي يتألف حالياً من موظف واحد من المحكمة، وموظف واحد من آلية تصريف الأعمال المتبقية. ووافقت رواندا على مواصلة الإشراف على المهام الإدارية لمراقبة محاكمة أوينكيندي في رواندا حتى نهاية عام ٢٠١٣، وذلك بالتنسيق الوثيق مع آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد وقعت بالفعل جميع مسؤوليات مراقبة قضية مونياغيشاري في رواندا على عاتق آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ إلا أن المحكمة توفر مراقبي الدوائر المؤقتة الذين يعملون حالياً عن كثب مع موظفي آلية تصريف الأعمال المتبقية حتى توضع الترتيبات مع إحدى المنظمات في صيغتها النهائية. ويواصل المدعي العام أيضاً رصد هذه القضايا عن كثب من خلال مراقب مستقل. وتتاح في الموقع الشبكي لآلية تصريف الأعمال المتبقية تقارير الرصد المتعلقة بجميع المتهمين الأربعة الذين أُحيلوا إلى ولايات قضائية وطنية.

٣ - الأعمال الأخرى في الدائرة الابتدائية

مكتب الرئيس

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل الرئيس الإشراف على إدارة مراقبة قضية أوينكيندي في رواندا، وأصدر، في إطار دوره المزدوج كقاضٍ مناوب في فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا، قرارات بشأن مزاعم انتهاك حرمة المحكمة وطلبات إعادة النظر الناجمة عن نظر المحكمة في قضية المدعي العام ضد أوغسطين نغيراباتواري. وأصدر القاضي المناوب كذلك قرارات بشأن المسائل المتعلقة بحماية الشهود، وفي طلب للكشف عن الأدلة بعد الاستئناف، وأصدر أوامر بفض الختم عن لائحة الاتهام المعدلتين لاثنتين من المتهمين الهاربين الذين أصدرت المحكمة لائحة اتهام في حقهما، وهما أوغسطين بيزيماننا وبروتائيس مبيرانيا، وبتقديم اللوائحتين علنا. وينظر القاضي المناوب حاليا في مذكرتين قدمتا بعد الاستئناف، تتعلقان بقضية نييتيغيكالتي نظرت فيها المحكمة.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دأب الرئيس على عقد اجتماعات مع وحدة محفوظات المحكمة، وسيواصل العمل معها عن كثب لكفالة النقل السلس لجميع سجلات المحاكمات وسجلات مكتب الرئيس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقام الرئيس بدور نشط للغاية في الجهود المبذولة بالاشتراك مع المسجل لنقل من لا يزالون في جمهورية تنزانيا المتحدة من الأشخاص الذين وجهت إليهم لوائح اتهام وُبرئت ساحتهم وأُفرج عنهم، وذلك على النحو المبين في الفرع الثاني - دال أدناه.

١٤ - ويواصل الرئيس أيضا تيسير المناقشات بشأن الحلول المحتملة لمسألة تعويضات ضحايا الجرائم الدولية المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، طلب الرئيس مؤخرا أن تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع المحكمة في وضع اقتراح مشروع لإجراء دراسة تقييم تهدف إلى استكشاف المدى الذي يمكن فيه المضي قُدما بمسألة تعويضات الضحايا، وسبل تحقيق ذلك.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ترأس الرئيس اجتماعات مجلس التنسيق المشترك للمحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ويتألف مجلس التنسيق المشترك من رئيسي المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية ومسجليهما ومدعيهما العام. وخلال الاجتماعات، نوقشت سياسات المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية فيما يخص عملية الانتقال وأعمال الميزنة المنسقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأُتخذت قرارات سياسية هامة كان لها أثر إيجابي على عملية الانتقال.

٤ - وضع الهاربين (المرفق الثالث)

١٦ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كان تسعة ممن وجّهت لهم المحكمة لوائح اتهام لا يزالون هاربين. غير أنهم أصبحوا جميعاً خارج نطاق اختصاص المحكمة، ذلك أن سبّتا من القضايا التسع قد أُحيلت إلى رواندا، وستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمة الهاربين الثلاثة الباقين الذين يُعتبرون من ذوي الأولوية القصوى.

باء - أنشطة دائرة الاستئناف (المرفق الرابع)

١٧ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كانت إجراءات الاستئناف قد أُنجزت فيما يتعلق بـ ٤٦ شخصا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت دائرة الاستئناف في المداولات بشأن الأحكام في قضيتين تتعلقان بخمسة أشخاص وفي صياغة هذه الأحكام، كما أعدت لعقد جلسة استئناف في قضية تتعلق بشخصين. كذلك تعاملت دائرة الاستئناف مع مسائل تتصل بمرحلة ما قبل الاستئناف في ثلاث قضايا تشمل ثمانية أشخاص، وأصدرت ثلاثة قرارات بشأن طلبات قدمت في مرحلة ما بعد الاستئناف، و ١٩ أمرا وقرارا في مرحلة ما قبل الاستئناف.

١٨ - وقد تحقق توقّع دائرة الاستئناف بأن يفضي الإسراع بوتيرة العمل إلى إصدار حكم يتعلق بشخصين خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. ويُتوقّع الانتهاء من قضية استئناف أخرى تتعلق بشخص واحد بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وستصدر أربعة أحكام استئناف تتعلق بشمانية أشخاص في عام ٢٠١٤، ويتوقّع أن يصدر حكم دائرة الاستئناف المتبقي بشأن ستة أشخاص في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٥.

الطعون التي لم يُبت فيها: ست قضايا

١٩ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية ندينديليمانا وآخرين (قضية العسكريين الثانية) في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، وأصدرته خطيا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. وطعن الأطراف الخمسة جميعا في الحكم (المدانون الأربعة وهيئة الادعاء). وتم الانتهاء من تقديم المذكرات في أيار/مايو ٢٠١٢، وجرى الاستماع إلى الطعون في أيار/مايو ٢٠١٣، ويجري التداول بشأن الأحكام وصياغتها. ونتيجة للمداولات الجارية، من المتوقع أن يصدر هذا الحكم في شباط/فبراير ٢٠١٤ وليس قبل نهاية عام ٢٠١٣ على نحو ما كان متوقعا.

٢٠ - ونطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية نيراموسوهو كو وآخرين (بوتاري) في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأصدرته خطيا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١. وطعن الأطراف السبعة جميعا في الحكم (المدانون الستة وهيئة الادعاء). ونظرا لعدم إلمام أي من الأشخاص

الستة المدانين باللغة الإنكليزية، وهي اللغة التي صدر بها حكم الدائرة الابتدائية، تقرر تمديد المهلة الزمنية لتقديم مذكرات الاستئناف الخاصة بهم بعد أن يحصلوا على الترجمة الفرنسية لحكم الدائرة الابتدائية. كما مُنح المتهم المدان المعني باستئناف هيئة الادعاء تمديدا للمهلة الزمنية لتقديم مذكرة الردّ بعد الحصول على ترجمة الحكم. وقد كانت التوقعات الأولية لموعد الإنجاز مستندة إلى إخطارات الاستئناف الأصلية وإلى توقُّع الحصول بسرعة على الترجمة الفرنسية لحكم المحكمة الابتدائية لم تُنجز ولم توزَّع على الأطراف إلا في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٣، مما أسفر عن تأخر لمدة خمسة أشهر في استلام مذكرات الاستئناف من المدانين الستة ومذكرة الرد على الطعن المقدم من هيئة الادعاء. وبالإضافة إلى ذلك، طلب أربعة أشخاص من المدانين الستة الإذن لهم بتوسيع نطاق طعومهم بإضافة دفعات بأخطاء أخرى، وتم منحهم الإذن. ونتيجة لذلك، مُنحت هيئة الادعاء مهلة إضافية للرد على الطعون الموسّعة. وبناء على ذلك، لم يكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في هذه القضية إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويعكس إصدار حكم الاستئناف، المتوقع في تموز/يوليه ٢٠١٥ على أقرب تقدير، حالات التأخير التي طرأت على الجدول الزمني لتقديم المذكرات، واتساع نطاق الطعون عما كان عليه الحال عند إصدار إخطارات الاستئناف، والضخامة والتعقيد الشديدين اللذين اتسمت بهما الدعوى التي سبقت الاستئناف والتي شغلت القضاة والفريق القانوني في الأشهر الأخيرة.

٢١ - ونطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية نداهيمانا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأصدرته خطيا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقدم كل من الدفاع وهيئة الادعاء إخطار الاستئناف الخاص به في شباط/فبراير ٢٠١٢. وتم الانتهاء من عرض المذكرات في هذه القضية في شباط/فبراير ٢٠١٣، وجرى الاستماع إلى الطعون في أيار/مايو ٢٠١٣، ويجري التداول بشأن الأحكام وصياغتها. ومن المتوقع أن يصدر هذا الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٢ - ونطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية كاريميرا ونغرومباسي (قضية المسؤولين الحكوميين الأولى) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وأصدرته خطيا في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقدم كل من الأطراف الثلاثة (الشخصان المدانان وهيئة الادعاء) إخطار الاستئناف الخاص به في آذار/مارس ٢٠١٢، وتم الانتهاء من تقديم المذكرات في آذار/مارس ٢٠١٣. ويجري حاليا تجهيز الطعون لعرضها في جلسة استماع يتوقع أن تعقد في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٢٣ - ونطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية نزابونيماننا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، وأصدرته خطيا في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقدمت كل من هيئتي الدفاع والادعاء إخطارا بالطعن وتم الانتهاء من تقديم المذكرات في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويجري حاليا تجهيز الطعون لعرضها في جلسة استماع.

٢٤ - ونطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية نزييماننا في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأصدرته خطيا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقدمت كل من هيئتي الدفاع والادعاء إخطارا بالطعن وتم الانتهاء من عملية تقديم المذكرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويجري حاليا تجهيز الطعون لعرضها في جلسة استماع.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٢٥ - يمثّل الفرع التالي تكملة للتقارير السابقة، وهو يسلط الضوء على العناصر الرئيسية للجهود التي تبذلها المحكمة من أجل التقيّد باستراتيجية الإنجاز.

ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات

٢٦ - أُنجزت المحكمة حاليا أعمال المحاكمات الابتدائية بالكامل، كما كان متوقعا، قبل انتهاء عام ٢٠١٢. وقد تحقّق توقع دائرة الاستئناف بأن يفضي الإسراع بوتيرة العمل إلى إصدار حكم في الربع الأول من عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يصدر حكم استئناف بنهاية عام ٢٠١٣. وما زالت الاستئنافات المتبقية للمحكمة تسير بالمعدّل اللازم لإنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٤، عدا استئناف قضية بوتاري، التي بات من المتوقع صدور الحكم فيها في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل رئيس المحكمة على اتصال بنا وطلب بشكل متواتر الحصول على آخر المستجدات بشأن حالة الاستئناف في قضية بوتاري. وفي آخر ما استجد من معلومات، أشار رئيس القضاة إلى أن حجم العمل في مرحلة ما قبل الاستئناف، الذي فاق التوقعات بكثير، وفقدان الموظفين ذوي الخبرة المعينين في قضية بوتاري ما زالا يؤثران على الإطار الزمني لانتهاء من هذه القضية. وطلب رئيس القضاة تخصيص الموارد الإضافية اللازمة، ولا سيما تعيين عدة موظفين قانونيين من ذوي الخبرة لمساعدة فريق الصياغة المعني بقضية بوتاري. وتمت الموافقة بالفعل على هذا الطلب من جانب المسجل الذي أشار إلى أن بالإمكان توفير الموارد اللازمة في إطار طلبات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، من أجل مواصلة العمل من أجل الانتهاء من قضية بوتاري، عقد رئيس القضاة جلسة تحضيرية في أيار/مايو ٢٠١٣ بهدف تبسيط النظر في عدة التماسات من أجل تيسير إنجاز كمية العمل الضخمة في مرحلة ما قبل الاستئناف على نحو أكثر فعالية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت دائرة الاستئناف الخطوات اللازمة من أجل مواصلة القيام بالمتابعة مع وحدة الترجمة للتعجيل بترجمة الوثائق ذات الصلة التي يطلب الأطراف ترجمتها في مرحلة ما قبل الاستئناف. وفي الوقت نفسه، يتألف فريق الصياغة في قضية بوتاري من موظفين قادرين على العمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية الأمر الذي ييسر العمل الأولي المتعلق بالطلبات المقدمة من الأطراف دون انتظار الترجمة التحريرية. وسيواصل رئيس المحكمة ومسجلها العمل عن كثب مع رئيس القضاة بشأن قضية بوتاري للتأكد من اتخاذ جميع التدابير المتاحة للتعجيل بالعمل المتعلق بالطعون في هذه القضية بدون المساس بحقوق الأطراف.

٢٩ - والمحكمة مستمرة في إحراز تقدم باتجاه إنجاز ولايتها. وعلى نحو ما هو مبين بالتفصيل في الفرع الثالث أدناه، تبذل جميع أجهزتها جهوداً حثيثة لتيسير إغلاق المحكمة والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

١ - القضاة

٣٠ - في الوقت الراهن، يعمل ١١ قاضياً دائماً في دائرة الاستئناف، ويعمل قاضٍ مخصص واحد (رئيس المحكمة) في الدائرة الابتدائية للمحكمة.

٣١ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، استقالت القاضية أندريزيا فاز من منصبها كقاضية دائمة في دائرة الاستئناف. وكانت القاضية فاز، في وقت استقالتها، مكلفة بالنظر في عشرة طعون. لذلك، بالنظر إلى حجم العمل التي لا يزال يتعين إنجازها من جانب دائرة الاستئناف، طلب رئيس المحكمة، وفقاً للمادة ١٢ مكرراً من النظام الأساسي للمحكمة، إلى الأمين العام أن يعين قاضياً بديلاً للعمل خلال الوقت المتبقي من فترة ولاية القاضية فاز. وعين الأمين العام السيد ماندياي نيانغ من السنغال قاضياً دائماً في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ليحل محل القاضية فاز. وبدأ سريان هذا التعيين منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ويستمر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أو إلى حين الانتهاء من القضايا التي تم تعيينه لينظر فيها، إذا تم ذلك قبل التاريخ المذكور. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالقاضي نيانغ في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن على ثقة بأن خبرته السابقة في المحاكمات سيكون لها دور بالغ الأهمية في قدرته على الإسهام في أعمال الاستئناف المتبقية بدون إبطاء.

٢ - إدارة شؤون الموظفين والميزانية

٣٢ - تستمر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ عملية التقليل التي بدأت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث اقترح إلغاء ٢١٢ وظيفة، وهو ما يمثل ٣٤ في المائة من الملاك المأذون به للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والبالغ ٦٢٨ وظيفة. وتم بالتشاور مع رابطة الموظفين إنشاء آلية صُممت لتحديد فرادى الموظفين الذين ستُنهى خدمتهم في إطار عملية التقليل بطريقة عادلة وشفافة، ويتم استخدامها بشكل مستمر.

٣٣ - وما برحت عملية التقليل تؤثر على قدرة المديرين على أداء مهامهم العادية، مما يؤثر بدوره على تنفيذ البرنامج. ومما يزيد من صعوبة الوضع أنه مع تقليل عدد الموظفين يكون على المديرين والموظفين تأدية مجموعة أكثر تنوعاً من المهام، تشمل أداء مهام مزدوجة في توفير الدعم لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وما زالت المحكمة تتلقى الدعم من إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة، ولا سيما مكتب المراقب المالي ومكتب إدارة الموارد البشرية، لتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من شدة هذه الصعوبات بما يتماشى ونظامي الموظفين الإداري والأساسي المعمول بهما.

٣٤ - وفي هذه المرحلة من عمل المحكمة، يتمثل التحدي الأكبر على صعيد الموارد البشرية في توفير الدعم الكافي خلال عملية تقليل عدد الموظفين لدى انتقائهم من العمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مسارات وظيفية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة تحفيز الموظفين من أجل النجاح في إنجاز ما تبقى من الولاية المنوطة بالمحكمة لا تزال تشكل تحدياً هائلاً. وبسبب عدم وجود ترتيب مهيكّل ومستدام في الأمانة العامة لإعادة إدماج موظفي المحكمة في الدائرة الأوسع للقوة العاملة في الأمم المتحدة، على الرغم مما يتمتعون به من خبرات ومؤهلات، تتضاءل قدرتنا على استبقاء العدد القليل نسبياً من الموظفين المتبقين الذين يلزم الاحتفاظ بهم إلى حين إنجاز ولاية المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم إمكانية منح الموظفين عقوداً مدد تزيد عن عام يضطرنا إلى الاستعانة، من أجل استقدام الموظفين، بإعلانات الشواغر المؤقتة التي لا تجتذب الكثير من الموظفين ذوي الخبرات ذات الصلة المستعدين للتضحية بعقودهم الحالية المحددة المدة لشغل وظائف مؤقتة. وستواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا البحث مع مكتب إدارة الموارد البشرية في إمكانية منح تدابير مرونة إضافية في إطار النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة من أجل المساعدة على مواجهة هذه التحديات للحيلولة دون حدوث مزيد من التأخر في إنجاز ولاية المحكمة.

جيم - أعمال مكتب المدعي العام

٣٥ - بتزامن مع دخول المحكمة في المرحلة النهائية من استراتيجية الإنجاز، واصل مكتب المدعي العام تركيز جهوده على إنجاز دعاوى الاستئناف الجارية ورصد القضايا التي أحيلت إلى الدوائر الوطنية القضائية المختصة، وعلى الترتيبات الانتقالية التي ستكفل نقل المهام بسلاسة إلى مكتب المدعي العام لفرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا، وإعداد المواد التي يتعين حفظها، وعلى أنشطة متعددة تتعلق بالتقرير الختامي للمدعي العام، المقدم إلى الأمين العام، وكذلك ما أُطلق على مر السنين من مشاريع أساسية أخرى تتعلق بإرث المحكمة.

١ - عبء العمل

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت شعبة الاستئناف والمشورة القانونية في ٣٢ من دعاوى الاستئناف الناجمة عن ٧ قضايا. وقد انتهى الآن تقديم المذكرات في ما يتصل بجميع الطعون التي لم يبت فيها، بإيداع أكثر من ٤٠٠ ١ صفحة من مذكرات الردود والمذكرات بشأن الرد في الأشهر القليلة الماضية. وشملت كل واحدة من دعاوى الاستئناف أيضا إيداع عدد من الالتماسات، بما في ذلك إيداع ٢٦ من الالتماسات الموضوعية أو الالتماسات معارضة الدفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٧ - وأكدت دائرة الاستئناف أمر الإحالة الصادر في آخر قضية من المقرر إحالتها إلى رواندا. وقد نقل برنار مونيغيشاري فعليا إلى رواندا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، ويجري النظر في قضيته الآن أمام المحاكم الرواندية. وقررت المحكمة العليا الرواندية أيضا أن تبدأ محاكمة جان أوينكيندي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويواصل مكتب المدعي العام رصد القضيتين كِلتَيْهِمَا، ويقدم دعما مستمرا للسلطات الوطنية فيما يتعلق بمحاكمات وأنشطة اقتفاء أثر الهاربين الستة (شارل ريانديكيابو، وفولجنس كايشيما، ولاديسلاس نتاغانزوا، وألويس نديمباتي، وشارل ريانديكيابو، وفينياس مونيروغاراما)، الذين أحيلت قضاياهم إلى رواندا. ولا يزال المكتب يرصد كذلك القضيتين اللتين أحيلتا إلى فرنسا (لوران بوسياروتا وونسلاس مونيشياكا). ورغم صدور أوامر الإحالة، طُلب إلى المكتب أن يرّد على مختلف الطلبات التي أودعها كل من مونيغيشاري وأوينكيندي يلتمسان إلغاء أمرَيّ إحالتهما أو إعادة النظر فيهما. ولا يزال طلبا إلغاء معلقين إلى هذا الحين.

٣٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، واصل مكتب المدعي العام تركيزه على الأنشطة الانتقالية التي ستكفل نقل المهام بصورة سلسة إلى مكتب المدعي العام لفرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا. كما وجه أنشطته نحو ضمان إغلاق المحكمة بفعالية في

نهاية فترة ولايتها. وقدم المكتب دعماً إدارياً وأساسياً إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية على أساس ازدواج المهام، فيما تستعد الآلية بالتدريب للاعتماد على نفسها لأداء مهامها المختلفة المتصلة بالإدارة والقضايا.

٣٩ - وواصل قسم دعم المعلومات والأدلة تقديم دعم كبير إلى شعبة الاستئناف والمشورة القانونية في الوفاء بالتزامات مكتب المدعي العام الجارية على صعيد الكشف عملاً بالقاعدة ٦٨ من قواعد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي هذا السياق، وبغية كفاءة نقل المهام بسلاسة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، اشترك قسم دعم المعلومات والأدلة مع شعبة الاستئناف والمشورة القانونية في القيام باستعراض شامل للقضايا التي انتقلت إلى مرحلة الحكم النهائي من أجل تحديد المواد التي قد تنفي التهم والتي لم يتم الكشف عنها بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من توسيع مرفق محفوظات مكتب المدعي العام إلى الزنزانة المستخدمة سابقاً لاحتجاز المتهمين أثناء المحاكمات. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، تم بصورة غير رسمية تسليم المرفقين والبدء في نقل الوثائق المؤقتة من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وتم نقل ما مجموعه ٢٢ صندوقاً يقارب قياسها ٦٦ متراً طولاً إلى عهدة الآلية. وتتألف الوثائق من القضايا غير النشطة في المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف، منتجات أعمال الإدارة والادعاء. وتشمل الوثائق المذكورة المواد ذات الصلة بقضايا أكاييسو، وبيكيندي، وسيانغوغو، وغازكومبيسي، وكاجيليجيلي، وكاليمانزيرا، وكامباندا، وكاموهاندا، وكايشيما وروزندان، ومبارا، وموسوما، ومفونبي، ونشاميهيغو، وندينداباهيزي، ونيتيغكا، ونسينغمانا، وتاكرو تيماننا، وريزاهاو، وروكوندو، وروتاغاندا، وسببا. ويتواصل إحراز التقدم الملموس في إعداد مواد الإثبات والسجلات الموجودة في حوزة المدعي العام من أجل حفظها في انتظار تحويلها إلى الآلية عند الانتهاء من جميع الطعون وما يتصل بها من دعاوى قضائية أمام المحكمة.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منحت الرابطة الدولية للمدعين العامين جائزة الإنجاز المتميز لمكتب المدعي العام اعترافاً، من بين أمور أخرى، بحجم وأهمية عمله في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، وبمبادرته إلى وضع دليل لأفضل الممارسات ليسترشد بتوجيهاته المدعون العامون الوطنيون والدوليون في جميع أنحاء العالم الذين يشاركون في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية. وقد عمل مكتب المدعي العام بنشاط على تحقيق الكفاءة في نشر الدليل المذكور، الذي اشتركت في إعداده كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الخاصة للبنان، والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. وواصل مكتب المدعي العام عمله على التقرير الختامي للمدعي العام، المقدم إلى الأمين العام، وغير ذلك من

المنتجات الأساسية المتعلقة بإرث المحكمة التي أُعدت على مر السنين. وأصدر أيضا دليل بعنوان "تعقب الهاربين من العدالة الجنائية الدولية وإلقاء القبض عليهم: دروس من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا". وبعد استعراض أجراه الأقران في مؤتمر عقد في العام الماضي في كيغالي، تم كذلك وضع الصيغة النهائية للدليل لأفضل ممارسات التحقيق في العنف الجنسي والعنف الجنساني ومقاضاة مرتكبيهما. ومن المقرر عقد مؤتمر للمتابعة ووضع برامج تدريبية إقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتشمل المبادرات الجارية الأخرى ذات الصلة بإرث المحكمة مشاريع تتعلق بتسجيل سير أحداث الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ على أساس الوقائع التي أثبتتها الإجراءات القضائية التي قامت بها المحكمة، والتحديات المتعلقة بإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة بموجب القاعدة ١١ مكررا من قواعد المحكمة.

٢ - تعاون مكتب المدعي العام مع الدول الأعضاء

٤١ - واصلت الدول الأعضاء تكثيف تعاونها بهدف إلقاء القبض على المشتبه فيهم الروانديين الذين ترد أسماؤهم في قائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للهاربين المطلوبين، وتقديمهم للمحاكمة في حدود ولاياتها القضائية الوطنية. وفي هذا السياق، واصل مكتب المدعي العام تعزيز تعاونه مع مختلف الدول والمنظمات الدولية من قبيل الإنتربول ومكاتبها الوطنية، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة والمعلومات إلى السلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك رواندا وغيرها من بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، قدم المكتب الدعم الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية على أساس ازدواج المهام، ريثما تتحمل الآلية تدريجيا مسؤولية الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من الخارج وتعتمد على نفسها في مختلف مهامها الأخرى المتعلقة بالتعاون مع الدول الأعضاء.

٣ - ملاك الموظفين

٤٢ - بصدد الأحكام عن دائرة الاستئناف وإنجاز الأعمال الجوهرية الأخرى، مثل استكمال الدعاوى وإجراءات الكشف، من المتوقع حدوث انخفاض أولي في ملاك الوظائف الحالي بالمحكمة ومكتب المدعي العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، يتلوه انخفاض أكبر في حزيران/يونيه ٢٠١٤ عندما ينتهي النظر في الطعون الإضافية. وبحلول الموعد المنتظر لصدور الحكم في قضية بوتاري عن دائرة الاستئناف، يتوقع المدعي العام إغلاق المكتب، ونقل المهام المتبقية إلى مكتب المدعي العام بآلية تصريف الأعمال المتبقية، سواء كنشاط أساسي أو من خلال ازدواج المهام.

دال - التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة

٤٣ - واصل مكتب المسجل قيامه بدور الذراع الدبلوماسية للمحكمة، فضلا عن دور قناة الاتصال فيما بين أجهزتها. وبهذه الصفة، واطب مكتب المسجل على إجراء اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل مكتب المسجل ٦٢ مذكرة شفوية ومراسلات أخرى تتعلق بعمليات المحكمة، وعلى وجه الخصوص، لضمان الحصول على تأييد الدول الأعضاء وتعاونها.

٤٤ - وبدون تعاون الدول الأعضاء الوثيق في بعض المجالات، سيكون من الصعب للغاية على المحكمة أن تنجح في إتمام ولايتها. وبالإضافة إلى التركيز على القضايا الجارية، يشمل التعاون أيضا طلبات الحصول على المساعدة في إعادة توطين الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والذين أُفرج عنهم ولا يزالون يقيمون في جمهورية تنزانيا المتحدة. وعلى الرغم من صدور قرارين عن مجلس الأمن يدعوون الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة، لم تقدم أي دولة تلك المساعدة منذ اتخاذ القرارين. ولا تساعد المحكمة المادة ٢٨ من نظامها الأساسي، التي لا تلزم الدول الأعضاء بالتعاون في مجال إعادة التوطين. وحتى الآن لا يزال سبعة أشخاص تمت تبرئتهم وثلاثة مدانين أطلق سراحهم يعيشون في أروشا، وبدون مساعدة من الدول الأعضاء، تواجه المحكمة احتمال عدم اكتمال إغلاقها إذا ما تعذر عليها أن تعيد توطين هؤلاء الأشخاص. ولهذا الغاية، ومن أجل مضاعفة جهود إعادة التوطين، وضع المسجل خطة استراتيجية وقدمها إلى الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الدوليتين في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد وُضّحت الخطة في التقرير نصف السنوي المقدم من الرئيس إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكذلك في تقرير المحكمة السنوي الثامن عشر (A/68/270).

٤٥ - ومنذ التقرير الأخير، ووفقا للخطة الاستراتيجية، بذل الرئيس والمسجل جهودا متضافرة لإعادة توطين الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأُفرج عنهم خارج جمهورية تنزانيا المتحدة، غير أنهما لم يلقيا إلا نجاحا قليلا جدا. واجتمع الرئيس مع ممثلي تسعة بلدان أوروبية خلال الاجتماعات التي عقدت في أمريكا الشمالية وأوروبا، في حين زار المسجل أربعة بلدان في أفريقيا وبلدين في أوروبا ليعرض فكرة إعادة توطين شخص أو أكثر ممن برئت ساحتهم أو أُفرج عنهم. وأثناء تلك البعثات، قدم الرئيس والمسجل إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن التحديات الكبيرة التي تواجه المحكمة من حيث إعادة التوطين، والمبينة

في الخطة الاستراتيجية، وطلبا منها المساعدة بإيواء واحد أو أكثر من الذين برئت ساحتهم أو أفرج عنهم ممن يقيمون حاليا في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٦ - وقُدمت أيضا إحاطات بشأن هذه الحالة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وقد عرضتا تقديم مساعدهما في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وفي غضون ذلك، يظل هؤلاء الأشخاص العشرة على الأراضي التنزانية دون وثائق هوية، ودون وضع مناسب كمهاجرين وبدون أي وسيلة لكسب العيش. وفي ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة، وعدم كفاية مستوى التعاون الطوعي من الدول الأعضاء، تهيئ المحكمة مرة أخرى بمجلس الأمن أن يقدم مساعدة عاجلة لإيجاد حل مستدام لهذه المسألة.

٤٧ - وقام المسجل، في إطار مواصلة تقديم المساعدة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، بزيارة إلى داكار، السنغال، في الفترة من ٣ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ برفقة مسجل الآلية من أجل تلبية حاجة هذه الأخيرة إلى زرنانات إضافية كجزء من مهمتها المتمثلة في إنفاذ الأحكام. وقد بقيت الموارد المخصصة لبناء أو تجديد الزرنانات الثماني اللازمة في السنغال في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، الأمر الذي يستلزم اتخاذ إجراءات من جانب المحكمة.

٤٨ - وفي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قام رئيس المحكمة، ورئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية، والمدعي العام، وممثلا المسجلين بزيارة إلى رواندا للاجتماع بكبار المسؤولين الحكوميين. وكانت هذه أول زيارة مشتركة تقوم بها المحكمة والآلية إلى رواندا، واجتمع خلالها الوفد برئيس القضاء، سام روغيغي، ورئيس المحكمة العليا، تشارلز كاليوابو، والنائب العام ووزير العدل، بوسينغي جونستون، والمدعي العام، ريتشارد موهوموزا. وقدم مسؤولو المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية إحاطة عن حالة الأعمال المتبقية للمحكمة وسعوا إلى توضيح حالة النقل الجاري للمسؤوليات من المحكمة إلى الآلية. وناقشوا أيضا أهمية مواصلة التعاون والاتصال بين رواندا والمؤسستين التابعتين للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بتبادل المعلومات بانتظام، وبتقاسم الخبرة العملية، وبالمسألة الهامة المتمثلة في تتبع واعتقال الهاربين التسعة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الاتهام، والذين يُتوقع أن تحاكم الآلية ثلاثة منهم ورواندا الستة الآخرين.

هاء - التوعية وبناء القدرات

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تنفيذ برامج كبرى للتوعية. ولإنجاز هذه المهمة، واصلت مكاتب المحكمة في أروشا، ومركز الإعلام والتوثيق في كيغالي ("أوموسانزو")، والمراكز الإعلامية الصغرى المحلية العشرة الإضافية الموجودة في جميع أنحاء

رواندا الاضطلاع بدور رئيسي في نشر المعلومات وتحسين الاتصال، وتوفير إمكانية الحصول على الاجتهاد القضائي للمحكمة وغير ذلك من المواد القانونية. وفي رواندا، يقوم بزيارة المراكز يوميا أعضاء الهيئة القضائية الرواندية، والطلاب، والباحثون وعمامة الجمهور، وتقديم لهم المواد الإعلامية، والإحاطات، والتدريب، وخدمات المكتبة، وعروض الفيديو، وخدمة الإنترنت. وقد اجتذب مكتب أروشا ما مجموعه ٤٨٠ زائرا منهم ١٦٩ من كبار الشخصيات، واستقبل مركز أوموسانزو في كيغالي ما يقرب من ٤٢ ٠٠٠ من الزوار، واجتذبت مراكز المحكمة الإعلامية الصغرى المحلية في رواندا ٢٣ ٠٠٠ زائر. وكان من هؤلاء الزوار مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة ومن الحكومات، وأكاديميون، وأعضاء المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وعمامة الجمهور.

٥٠ - وواصلت المحكمة أيضاً توزيع المعلومات على جميع الأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والدولية، وتولت تنظيم عدة معارض وحلقات عمل عن أعمالها في أروشا ودار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، ونيروبي وكيغالي. وبالإضافة إلى ذلك، وُزِعَ في تنزانيا وكنيا وأوغندا وبوروندي ورواندا ما يزيد على ٢ ٤٠٠ نسخة من الحكاية المصورة التي أصدرتها المحكمة بعنوان "١٠٠ يوم في بلاد التلال الألف"، الذي يعرف الشباب ويعلمهم بشأن الإبادة الجماعية وأسبابها ودينامياتها، وبوجه خاص الإبادة الجماعية في رواندا، وبالجهد الرامية إلى تحويل مفهوم "لن يتكرر ذلك أبداً" (Never Again) إلى واقع ملموس. وكان ذلك جزءاً من مشروع ضخم لتوعية الشباب، أقامته المحكمة بدعم من ألمانيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي في منطقة البحيرات الكبرى، شمل أيضاً مسابقة لكتابة المقالات والرسم شاركت فيها أكثر من ١٠٠ مدرسة.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع فريق التوعية التابع للمحكمة في كيغالي بالعديد من أنشطة التوعية. وواصل الفريق عقد حلقات عمل في جميع أرجاء البلد، تمولها إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، للتوعية بجريمة الإبادة الجماعية، حيث شملت ٩ مدارس ثانوية ومعسكرين من معسكرات التسريح والتضامن وإعادة الإدماج في ٦ مقاطعات. وقد شارك في هذا البرنامج نحو ١٥ ٨٠٠ من المعلمين والطلاب والمقاتلين السابقين. وأثناء الزيارة التي قام بها أعضاء الوفد المشترك بين المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية في تشرين الثاني/نوفمبر إلى رواندا (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه)، أجرى أعضاء الوفد المشترك بين المحكمة والآلية أيضاً مناقشة مع طلبة الدراسات العليا في برنامج دراسة ومنع الإبادة الجماعية في الجامعة الوطنية لرواندا.

ثالثاً - الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

٥٢ - امتثالاً لقراري مجلس الأمن ٢٠٥٤ (٢٠١٢) و ٢٠٨٠ (٢٠١٢)، يتناول هذا الفرع تفاصيل الجهود التي بذلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في سبيل الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بتسليم المهام، مع تحديد التواريخ المتوقعة حيثما أمكن ذلك.

ألف - المهام القضائية

٥٣ - أنشأ قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) والترتيبات الانتقالية المرفقة به ولايات لتنسيق انتقال المهام القضائية للمحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك التاريخ.

٥٤ - وعملاً بالمادة ٢ من الترتيبات الانتقالية، تقع المسؤولية عن جميع الاستئنافات المتصلة بأحكام المحكمة أو قراراتها بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ على عاتق آلية تصريف الأعمال المتبقية. وبالتالي فإن آلية تصريف الأعمال المتبقية مختصة بالنظر في استئناف واحد لحكم صادر عن المحكمة في قضية نغيراباتواري. وتتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية الآن أيضاً، وفقاً لنظامها الأساسي وللترتيبات الانتقالية، المسؤولية عن طلبات مراجعة أحكام المحكمة والمحاکمات المتعلقة بإهانة المحكمة أو بشهادة الزور التي تم فيها تأكيد قرار الاتهام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ أو بعد ذلك التاريخ، ومحاكمة المتهمين الثلاثة المتبقين الهاربين من المحكمة بمجرد إلقاء القبض عليهم. وقد قام بالفعل القاضي المناوب لفرع أروشا التابع للآلية (الرئيس فاغن يونسن، الذي يتولى مهمتين معاً) بتناول عدة التماسات سرية تتعلق بقضايا الهاربين الثلاثة المنظورة أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية وأصدر أوامر بفض أختام لوائح الاتهام المعدلة الصادرة بحق الهاربين اللذين أصدرت المحكمة بحقهما لائحتي اتهام، وهما أوغسطين بيزيماننا وبروتائيس ميرانيا، والإعلان عن هاتين اللائحتين. وقد سُلمت بالفعل أيضاً إلى رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية مهمة الإشراف على تنفيذ الأحكام.

٥٥ - ولا تزال آلية تصريف الأعمال المتبقية تنظر أيضاً في طلبات المساعدة المقدمة إليها من السلطات الوطنية والالتماسات الأخرى المنبثقة من محاكمات المحكمة وإجراءات استئنافها. وأصدرت آلية تصريف الأعمال المتبقية قرارات تتعلق بطلب للإفصاح عن الأدلة قُدم في مرحلة ما بعد الاستئناف، وطلب لتعديل تدابير الحماية، وطلب إفراج مبكر، وبعده التماسات استئناف تتعلق بقضية نغيراباتواري. كما عين رئيس الآلية، في ٢٢ و ٢٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٣، القاضي المناوب للبت في التماسين منبثقين من قضية نييتيغكا المنظورة أمام المحكمة قُدمًا في مرحلة ما بعد الاستئناف.

٥٦ - وعلى نحو ما ذكر في التقارير السابقة، أصدرت الدائرة الابتدائية للمحكمة حكماً شفويًا في قضية نغيراباتواري في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم الخطي في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أُودع إخطار الاستئناف في قضية نغيراباتواري لدى آلية تصريف الأعمال المتبقية، مما يجعله أول استئناف لحكم صادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تتعامل معه الآلية. وفي اليوم ذاته الذي أصدرت فيه الدائرة الابتدائية الحكم الخطي في قضية نغيراباتواري، أصدرت قرارًا يأمر آلية تصريف الأعمال المتبقية بإقامة دعوى إهانة محكمة ضد شخصين بناءً على مزاعم بارتكابهما سلوكًا غير لائق فيما يتصل بالشهادة في محاكمة نغيراباتواري. وقُدمت التماسات عديدة تتعلق بهذا الأمر إلى القاضي المناوب في فرع الآلية في أروشا، وهي التماسات فُرع منها كلها قبل يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣.

باء - مكتب الرئيس

٥٧ - تتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية، عملاً بالمادة ٦ من نظامها الأساسي، المسؤولية عن المسائل المتعلقة بالقضايا التي أحالتها المحكمة إلى المحاكم الوطنية، مثل رصد القضايا (بمساعدة من منظمات دولية أو إقليمية) والنظر في طلبات الإلغاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يواصل مسجل المحكمة ورئيسها الإشراف على المهام الإدارية المتصلة برصد محاكمة أوينكيندي في رواندا، وسيقومون بذلك حتى نهاية عام ٢٠١٣، بالتنسيق الوثيق مع رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية ومسجلها. وتولت الآلية جميع مسؤوليات رصد قضية مونيغيشاري في رواندا، ما عدا أن المحكمة توفر مراقبين مؤقتين يعملون حاليًا بشكل وثيق مع موظفي الميزانية بهذه الصفة إلى حين وضع ترتيبات مع إحدى المنظمات في صيغتها النهائية.

٥٨ - وعلى النحو المبين في الفرع أعلاه الخاص بالتعاون مع الدول الأعضاء، تواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا العمل جاهدة لنقل الأفراد الذين بُرئت ساحتهم والذين قضوا مدة عقوبتهم في جمهورية تنزانيا المتحدة كي يتمكنوا من العودة إلى حياتهم الطبيعية. وما فتئت جمهورية تنزانيا المتحدة تبدي أكبر قدر من حسن الضيافة بسماعها لأولئك الأفراد بالبقاء في أروشا تحت حماية المحكمة بينما هي تسعى إلى نقلهم إلى بلدان أخرى. وطالما بقي هؤلاء الأشخاص في جمهورية تنزانيا المتحدة تحت رعاية المحكمة، ستعتبر المحكمة أيضًا أن مهمة الاهتمام إلى بلدان تقبل إيوائهم تقع على عاتقها. وفي هذا الصدد، وتكملةً

للجهود التي ما فتئ رئيس المحكمة ومسجلها يبذلانها في ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة، يقدم رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية المساعدة للجهود الدبلوماسية الهادفة إلى نقل هؤلاء الأشخاص، وذلك على أمل أن تكتمل جميع عمليات النقل قبل أن تغلق المحكمة أبوابها.

جيم - قلم المحكمة

٥٩ - على إثر إنشاء الفرع التابع لآلية تصريف الأعمال المتبقية، نُقل إليه فوراً معظم المهام التي حُددت في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) لنقلها إلى فرع محكمة رواندا في الآلية، بما في ذلك إنفاذ الأحكام وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وحماية الشهود في القضايا المكتملة، وتعقب الهاربين الثلاثة المتبقين ذوي الأولوية القصوى. وبالنظر إلى أن المحكمة لا تزال بصدد إنجاز ولايتها، فمن المفهوم أنه سيجري تدريجياً نقل مهام أخرى إلى الآلية مع انتفاء الأهمية الحيوية للمهام بالنسبة إلى إنجاز أعمال المحكمة. وهذا يشمل نقل سجلات المحكمة المصنفة لأغراض الحفظ لأجل طويل أو بصورة دائمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لكي يديرها فرع المحكمة، وتقديم الخدمات الصحية، والأمن، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية.

٦٠ - وقد أُعد مقترح الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على نحو يتماشى مع توقعات استراتيجية إنجاز أعمال المحكمة. وتمت موافاة الدول الأعضاء بأحدث نسخة من استراتيجية الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأُعد طلب الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على إثر إجراء مناقشات متعمقة فيما بين مسؤولي محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية من أجل ضمان تنسيق احتياجات المحكمتين والآلية من الموارد تنسيقاً جيداً لتفادي الازدواجية وتعزيز الاتساق وأوجه التكامل.

٦١ - وواصل قسم خدمات اللغات التابع للمحكمة تقديم المساعدة إلى فرع أروشا التابع للآلية فيما يتعلق بترجمة الملفات القضائية والوثائق الرسمية، على الرغم من العدد الكبير للوثائق المتعلقة بالاستئناف وبأحكام المحكمة في دائرة الاستئناف التي ما زالت قيد الترجمة. وواصلت المحكمة أيضاً ترجمة جميع الوثائق اللازمة لسير الإجراءات القضائية، بما فيها الوثائق المعدة بغرض كفالة مراعاة حق المتهمين في محاكمة عادلة، كما ستواصل ترجمة الوثائق لأغراض الحفظ إلى أن تُغلق أبوابها بعد إصدار حكم دائرة الاستئناف في قضية بوتاري.

دال - شعبة خدمات الدعم الإداري

٦٢ - واصلت شعبة خدمات الدعم الإداري تقديم خدماتها إلى جميع أجهزة محكمة رواندا، كما واصلت تقديم الدعم، بالتعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، إلى آلية تصريف

الأعمال المتبقية. وترد فيما يلي الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتقليص حجم محكمة رواندا.

٦٣ - وواصل قسم الموارد البشرية والتخطيط إدارة استحقاقات الموظفين، بالإضافة إلى تقديم خدمات التدريب والمشورة. ويستعرض القسم باستمرار إجراءات إنهاء الخدمة وتحديثها لتعجيل بتسليم استحقاقات نهاية الخدمة للموظفين المغادرين. وواصل مركز الموارد الوظيفية أيضا تقديم دورات تدريبية للموظفين بشأن إعداد السّير الذاتية واستخدام نظام "إنسبيرا" (Inspira) للتوظيف التابع للأمم المتحدة والاستعداد للمقابلات الشخصية، بالإضافة إلى إعداد الموظفين للانتقال إلى وظائف أخرى بعد إغلاق المحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن جزءا لا يستهان به من مهام القسم يشمل إدارة استحقاقات الموظفين واستقدام الموظفين للآلية.

٦٤ - واستمر قسم الأمن والسلامة في دعم المحكمة لكفالة سلامة وأمن موظفيها ومبانيها وأصولها وعملياتها، من خلال تنفيذ سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بنظام إدارة الأمن. وجرى توثيق التعاون مع السلطات الحكومية المضيفة في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. وواصل القسم رصد الاتجاهات الأمنية وكفالة اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة التهديدات القائمة في بيئة العمل. وأسهم القسم في أنشطة التخطيط المتعلقة ببدء عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية وفقاً للترتيبات المتفق عليها بين المؤسستين.

٦٥ - وواصل قسم دعم الخدمات العامة تقديم الخدمات التي كان يقدمها من قبل، على نطاق أضيق بكثير. وقد أعيد تنظيم القسم لترشيد مهام مختلف وحداته. فقد جرى تعزيز وحدة إدارة الأصول للمساعدة في التعجيل بالتصرف في الأصول. وواصل القسم أيضا جهوده المبذولة لتقليص حجم الخدمات المقدمة داخليا، والتي كان آخرها استحداث بطاقات شراء الوقود بدلا من تشغيل مستودع للوقود. وأعدت المحكمة عددا من المكاتب التي كان يشغلها موظفوها في السابق إلى مركز المؤتمرات الدولي في أروشا في ظل تخفيض عدد الموظفين. وقد أتاح ذلك تجميع معظم الأقسام المتبقية في جناح كيليمينجارو بمركز المؤتمرات. أما مرفق المحفوظات المؤقت، فقد تم تسليمه إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي كيغالي، تم توفير أماكن عمل جديدة أصغر بكثير لموظفي الآلية وموظفي المحكمة المتبقين. ويستمر العمل بشكل جدي على شطب الفائض من الأصناف في إطار خطة التصفية. واختير موقع جديد لإنشاء سجن كي تستخدمه المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية في السنغال ويمضي العمل قدما في التصميم وتقدير التكاليف.

٦٦ - ولا يزال قسم المالية والميزانية يعمل على إعداد المدفوعات المستحقة للموظفين الذين انتهت خدمتهم، وعلى رصد الاستخدام الرشيد للأموال وفقاً للميزانية المعتمدة. ويقود القسم أيضاً أنشطة المحكمة المتعلقة بالتحضير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ مع التركيز بوجه خاص على استعراض الممتلكات والمنشآت والمعدات والحسابات المستحقة القبض والخصوم وإدارة الالتزامات.

٦٧ - ويواصل قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات دعم أنشطة التقليل وتعزيز هياكل وعمليات تكنولوجيا المعلومات استعداداً للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ويستتبع ذلك توفير الدعم لترتيب انتقال الموظفين للعمل في مكاتب جديدة وتصفية الأصول القديمة وتقديم خدمات ودورات تدريبية تكميلية للتخفيف من آثار تناقص المهارات في صفوف الموظفين المسؤولين عن سير الأعمال ومن يقومون بتشغيلها. وبدأ العمل بالتكنولوجيات الأقل كلفة في كيغالي بما يتناسب مع التخفيض الكبير في مجموع ملاك موظفي آلية تصريف الأعمال المتبقية والمحكمة في ذلك المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت باستخدام المعدات والموارد الموجودة مسبقاً شبكة لاسلكية أمنية لكي تستخدمها في حالات الطوارئ جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في كيغالي/منطقة موشي.

٦٨ - وتواصل وحدة الخدمات الصحية تقديم الخدمات الصحية الأساسية والمتخصصة للمستفيدين من خدماتها، بمن فيهم موظفو المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية ومعالوهم؛ والأشخاص المحتجزون والمفرج عنهم والذين بُرئت ساحتهم؛ والشهود والمجني عليهم؛ والمتدربون الداخليون والزوار؛ والعاملون من غير موظفي الأمم المتحدة، مثل المتعاقدين والعمال وعمال النظافة. ويُستعان في تلبية احتياجات الاستشفاء بمستشفيات في أروشا والأماكن ذات الصلة المعتمدة لعمليات الإجلاء الطبي. وتتواصل الوحدة بإمداد المستفيدين من خدماتها بالرعاية الطبية اليومية؛ والتلقيحات والاستشارات والتوعية الصحية؛ والخدمات الطبية - الإدارية.

٦٩ - وتُقلت وحدة المشتريات إلى ديوان رئيس شعبة خدمات الدعم الإداري لكفالة رصدها والإشراف عليها عن كُتب نظراً إلى أهميتها ودورها في عملية تصفية أصول المحكمة وتنقية البيانات لتنفيذ نظام أوموجا. وبالتزامن مع ذلك، ازدادت أنشطة الشراء من أجل تقديم خدمات الدعم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٧٠ - ومن المتوقع أن تظل جميع الخدمات الوارد ذكرها أعلاه ضمن نطاق مسؤوليات المحكمة إلى حين إغلاقها مع إصدار الحكم في قضية بوتاري بحلول عام ٢٠١٥، حيث

وافقت آلية تصريف الأعمال المتبقية على أن تقدم، بعد ذلك التاريخ، دعماً إدارياً إلى فريق التصفية التابع للمحكمة.

هاء - مكتب المدعي العام

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد مُحدّد من الموظفين الفنيين في مكتب المدعي العام التابع للمحكمة يقومون في الوقت نفسه بأداء أنشطة ذات صلة بآلية تصريف الأعمال المتبقية لتجهيزها تدريجياً للتشغيل الكامل. وشملت تلك الأنشطة عمليات التعقب والأعمال التي تتم ضمن المكتب المباشر للمدعي العام، ومعالجة دعاوى الاستئناف المعروضة على آلية تصريف الأعمال المتبقية. وواصلت شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية التابعة للمحكمة، على سبيل المثال، مباشرة إجراءات الاستئناف المنظور أمام دائرة الاستئناف التابعة للآلية فيما يتعلق بقرار المحكمة إحالة قضية الهارب مونيرو غاراما إلى رواندا لمحاكمته، كما واصلت تقديم الدعم إلى فريق المحكمة المخصص الذي يقوم بدور الادعاء في استئناف قضية نغيراباتواري وإجراءات التقاضي المتصلة بها. ولا يزال فريق مخصص مؤلف من موظفي الآلية يتولى المسؤولية الرئيسية عن الدفاع، في مرحلة الاستئناف، عن الحكم الابتدائي الصادر في قضية نغيراباتواري. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية التابعة للمحكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي إطار ازدواجية المهام، مباشرة إجراءات التماس لإعادة النظر والطعن التمهيدي فيما يتعلق بقرار قاضي الآلية الأوحده الذي مفاده أن الدائرة الابتدائية للمحكمة لا تتمتع بالاختصاص القضائي لإقامة دعوى إهانة المحكمة ضد ديوغراتياس سيرويزي وماكسيميليان تورينابو.

٧٢ - ولئن كانت إمكانية الاطلاع على سجلات مكتب المدعي العام التابع للمحكمة متاحة بالفعل لموظفي آلية تصريف الأعمال المتبقية، فمن المتوقع أن تُحال محفوظات المكتب كاملةً إلى مكتب المدعي العام التابع للآلية فور إنجاز جميع استئنافات المحكمة وإجراءات التقاضي المتعلقة بها. وفي غضون ذلك، ومع استمرار الاكتمال التدريجي ل محفوظات الآلية، سيجري بصفة مستمرة نقل المواد التي لم تعد مستخدمة بشكل نشط، وسيجري تكليف موظفي المحكمة بمهام مزدوجة. واستمر التنسيق والتعاون الوثيق بين المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا لكفالة اضطلاع الآلية بأعمالها بشكل سلس رغم محدودية مواردها في الوقت الراهن.

٧٣ - واستمرت عملية استقدام الموظفين لمكتب المدعي العام للآلية ومن المتوقع أن يكتمل ملاك الموظفين بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

واو - المحفوظات

٧٤ - لا يزال نقل المحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية مهمة بالغة الأهمية لدى المحكمة. ويسر المحكمة أن تُبلغ بالتقدم المحرز في هذا المجال. فمنذ التقرير الأخير، أنجزت المحكمة إنشاء ثلاثة مرافق مؤقتة للمحفوظات وسلمتها إلى الآلية مصحوبة ببعض سجلات الآلية التي سبق إعدادها لكي تتولى الآلية إدارتها. ويشمل ذلك ٣٧٢ مترا طوليا من السجلات المادية التي تتألف من نحو ٦٠٠ ١ صندوق من السجلات القضائية والسجلات الإدارية وملفات أفرقة المحاكمة من مكتب المدعي العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الأساسي للآلية والمادة ٥ من الترتيبات الانتقالية، واصلت المحكمة إعداد ملفات الشهود السرية في القضايا المكتملة ونقلها إلى الآلية. ولا تزال جارية عملية تنقيح جميع التسجيلات الصوتية والمرئية الأصلية لإجراءات المحكمة.

٧٥ - وتواصل المحكمة إعداد سجلاتها لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لكي تتولى إدارتها. وهي تتعاون بشكل وثيق للغاية مع الآلية في هذا الصدد، لا سيما لكفالة تجهيز السجلات بما يسهّل إدارتها الفعالة من جانب الآلية بعد نقلها إليها. ورغم التحديات الكبيرة الناشئة عن حجم الوثائق وطبيعتها والتحديات الناجمة عن أن بعض السجلات ما زال مفتوحا ولن يتسنى بالتالي إعداده لنقله إلى الآلية، لا تزال المحكمة تأمل في إنجاز أعمال إعداد سجلاتها ونقلها قبل أن تُغلق أبوابها.

خامسا - الخلاصة والتوقعات المحدثة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركّز معظم النشاط القضائي والقانوني على العمل الجاري في دعاوى الاستئناف. وأنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جميع أعمال المرحلة الابتدائية، ونظرت بنجاح في جميع طلبات الإحالة، وأنجزت جميع جلسات الاستماع المتعلقة بحفظ الأدلة. ولم يتبق لدى المحكمة الآن أي محاكمات موضوعية تجري تحت رعايتها، وبالتالي لا يتبقى سوى استكمال قضايا الاستئناف المعروضة عليها. وظل تركيز الطاقات الإدارية منصبا على عملية التقليل وتوفير الدعم اللازم لآلية تصريف الأعمال المتبقية، مع الاستمرار في تقديم الدعم للعمل القضائي والقانوني المتبقي للمحكمة. وتشير التوقعات الحالية فيما يتعلق بنقل الخدمات الإدارية إلى الآلية إلى وجوب بدء الآلية بتقليل اعتمادها على الخدمات الإدارية المقدمة من المحكمة في عام ٢٠١٤. وقد اكتمل تقريبا تسليم المسؤوليات القضائية إلى الآلية، حيث تجري حاليا أعمال أول استئناف تتولاه الآلية ضد حكم أصدرته المحكمة. وتواصل المحكمة عملية نقل السجلات والمحفوظات إلى الآلية، كما سلّمت المحكمة إلى الآلية ثلاثة مرافق مؤقتة لتخزين المحفوظات في أيلول/سبتمبر

وتشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال الانتقال السلس للمهام المتعلقة بالادعاء ماضيا على المسار الصحيح.

٧٧ - وبينما تجدر الإشارة إلى أن ثمة إمكانية لأن تستمع المحكمة إلى قضايا إهانة المحكمة/شهادة الزور في القضايا الثلاث التي تم تأكيد قرارات الاتهام فيها قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، فمن الممكن الإسراع في بدء النظر في كلٍ منها بمجرد إلقاء القبض على المتهمين وإنجازها بسرعة. وبفضل تفاني موظفي المحكمة وعملهم الدؤوب، وباستثناء تأخر الحكم في البداية في قضية بوتاري عما كان متوقعا، لا تزال أحكام جميع قضايا الاستئناف الأخرى تسير حسبما هو متوقع لاستكمالها في نهاية عام ٢٠١٤، ولا يزال صدور الحكم في استئناف قضية بوتاري متوقعا في عام ٢٠١٥.

٧٨ - وبينما تستمر كتابة إرث المحكمة، ويتواصل تطوره مع الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فمن الأهمية بمكان أن نتذكر أن المحكمة لم تكن لتنجز مهمتها دون الحصول على الدعم السابق والمستمر من الدول الأعضاء. وقد سمحت الدروس المستفادة في مجال التعاون الدولي بين المحكمة والدول الأعضاء بأن تقوم المحكمة بمهامها القضائية، وهي تمثل جزءا مركزيا من إرث المحكمة، حيث ستظل المساعدة المتبادلة والتعاون الدولي يقومان بدور بالغ الأهمية في إدارة جميع المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية التي تقوم بمحاكمة جرائم ذات طابع دولي. وتشمل الدروس المستفادة من المحكمة نطاقا واسعا، الأمر الذي سيسمح للمحاكم الدولية الحالية والمستقبلية وللهيئات القضائية الوطنية بالتعلم من نجاحات هذه المحكمة وإخفاقاتها، وبالتالي ستبقى المحكمة رمزا للالتزام الدولي تجاه هدف مكافحة الإفلات من العقاب.

المرفق الأول

الأحكام الابتدائية الصادرة حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ : ٧٥ متهما
في ٥٥ حكما

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	السدائرة الابتدائية	الحكم الابتدائي
١	ج. - ب. أكيسو	عمدة بلدة تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢	ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣	أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد بالإنتراهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤	ك. كاييشيما أ. روزيندانا	حاكم مقاطعة كيبويه رجل أعمال	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعوى)
٥	ج. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإنتراهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦	أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧	ج. رويغو	صحافي في محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف (RTLTM)	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨	إ. باغيليشيما	عمدة بلدة مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩	ج. نتاكيروتيماننا إ. نتاكيروتيماننا	طبيب قس	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعوى)
١٠	ل. سيمانزا	عمدة بلدة بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١	إ. نيتيغيككا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢	ج. كاجيليجيلي	عمدة بلدة موكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣	ف. ناهيماننا هـ. نغيزه ج. - ب. باراياغويزا	مدير محطة للإذاعة والتلفزيون RTLTM محرر في صحيفة كانغورا مدير في وزارة الخارجية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨	الأولى	"قضية وسائط الإعلام" (ضم الدعوى) ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٤	ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥	أ. نتاغيرورا إ. باغامبيكي س. إيمانيشيموي	وزير النقل حاكم مقاطعة سيانغوغو ملازم أول في القوات المسلحة الرواندية	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الثالثة	"قضية سيانغوغو" (ضم الدعوى) ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
١٦	س. غاكومبيتسي	عمدة بلدة روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	السدائرة الابتدائية	الحكم الابتدائي
١٧	إ. نديندا باهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤
١٨	ف. روتاغانيرا	عضو المجلس البلدي لموبغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
١٩	م. موهيما	عضو المجلس البلدي لغيشيتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٢٠	أ. سيمما	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
٢١	ب. بيزينغيماننا	عمدة بلدة غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٢	ج. سيروغيندو	المدير التقني لمخطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٣	ج. ميامبارا	عمدة بلدة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٤	ت. موفونيني	قائد مؤقت لمدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٥	أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٦	أ. سيرومبا	كاهن، كوميون كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٧	ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٨	ج. روغانبارارا	عمدة بلدة بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٩	ج أ أ	شاهد أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	الثالثة	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (إهانة المحكمة)
٣٠	ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
٣١	س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام لمقاطعة سيانغوغو	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٣٢	س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٣	ب. زيغيرانيرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	ت. باغوسورا	مدير الديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية العسكريين الأولى“ (ضم الدعوى) ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
	ج. كابيلغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
	أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نسينغيموفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم الابتدائي
٣٥	إ. روكوندو	قس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩
٣٦	س. كاليمازيرا	مدير ديوان وزارة الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
٣٧	ل. نشوغوزا	محقق سابق في شؤون الدفاع	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (قضية إهانة المحكمة)
٣٨	ت. ريتزاهو	حاكم مدينة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
٣٩	م. باغارغازا	المدير العام للمكتب الحكومي للرقابة على صناعة الشاي	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الثالثة	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (إقرار بالذنب)
٤٠	هد. نسينغيمانانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
٤١	ت. موفونيي	قائد مؤقت لمدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثالثة	١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ (إعادة المحاكمة)
٤٢	إ. سيتاكو	مقدم	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠
٤٣	ي. مونياكازي	قائد بالإنتراهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الأولى	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
٤٤	د. نتاووكوليليايو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الثالثة	٣ آب/أغسطس ٢٠١٠
٤٥	غ. كانياروكيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الثانية	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
٤٦	إ. هاييتيغيكيمانا	ملازم أول، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
٤٧	ج. - ب. غاتيته	عمدة بلدة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الثالثة	٢٩ آذار/مارس ٢٠١١
	أ. ندينديليمانانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠		
	ف. - إكسس نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
٤٨	إ. ساغوهوتو	معاون قائد كتيبة الاستطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	”قضية العسكريين الثانية“ (ضم الدعوى) ١٧ أيار/مايو ٢٠١١
	إ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
	ب. نيراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧		
	أ. س. نتاهوبالي	قائد بالإنتراهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	س. نسايمانا	حاكم مقاطعة بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
٤٩	أ. نتيزيرايو	حاكم مقاطعة بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨	الثانية	”قضية بوتاري“ (ضم الدعوى) ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
	ج. كانياباشي	عمدة بلدة نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
	ي. نداياماجي	عمدة بلدة موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم الابتدائي
٥٠	ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعوى) ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
	ج. موعيتزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
	ج. بيكامومباكا	وزارة الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
	ب. موعيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
٥١	غ. نداهيما	عمدة بلدة كيفومو	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	الثالثة	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
٥٢	إ. كاريميرا	وزير الداخلية ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	”قضية كاريميرا وآخرين“ (ضم الدعوى - توفي المتهم الثالث ج. نزيرويرا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠) ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
	م. نغرومباتسي	مدير عام بوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
٥٣	ك. نزابونيمانا	وزير الشباب في الحكومة المؤقتة	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	٣١ أيار/مايو ٢٠١٢
٥٤	إ. نزييمانا	معاون قائد مدرسة ضباط الصف	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ثم في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.	الثالثة	١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢
٥٥	أ. نغيراباتواري	وزير في الحكومة المؤقتة	المثول لأول مرة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩	الثانية	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

المرفق الثاني

القضايا المحالة بموجب المادة ١١ مكررا فيما يتعلق بالمتهمين المحتجزين: ٤ متهمين
في ٤ قضايا

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ التول لأول مرة	الدائرة الابتدائية الحالة	أحيلت القضية إلى فرنسا في
٥٦. و. مونيشياكا	رجل دين	لا ينطبق (اعتقل في فرنسا)	لا ينطبق	أحيلت القضية إلى فرنسا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
٥٧. ل. بوسياروتا	حاكم مقاطعة غيكونغورو	لا ينطبق (اعتقل في فرنسا)	لا ينطبق	أحيلت القضية إلى فرنسا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
٥٨. ج. أوينكيندي	قس، نياماتا	٩ تموز/يوليه ٢٠١٠	الثالثة	أحيل المتهم إلى رواندا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
٥٩. ب. مونيغيشاري	رئيس الإنترهاموي السابق في بلدة غيسيبي	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الثالثة	أحيل المتهم إلى رواندا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣

المرفق الثالث

المهربون الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام في حقهم

اسم المهرب	الحالة حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
أوغسطين بيزيمانا	ستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمته عند إلقاء القبض عليه
فيليسيان كابوغا	ستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمته عند إلقاء القبض عليه
بروتائيس مبيرانيا	ستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمته عند إلقاء القبض عليه
لاديسلاس نتاغانزوا	أحيلت قضية المتهم المهرب إلى رواندا
فولجنس كايشيما	أحيلت قضية المتهم المهرب إلى رواندا
شارل سيكوبو	أحيلت قضية المتهم المهرب إلى رواندا
ألويس نديمباتي	أحيلت قضية المتهم المهرب إلى رواندا
شارل ريانديكايو	أحيلت قضية المتهم المهرب إلى رواندا
فينياس مونياروغاراما	أحيلت قضية المتهم المهرب إلى رواندا

المرفق الرابع

الجدول الزمني المتوقع لدعاوى استئناف أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

